بدون المهية لزم وجود الكل بدون جزئه او تركب الشيء من
العدمي والوجودي والا لزم انقلاب الممكن واجبا
لانه على تقدير عدم المهية يكون مصداق تشخصه وتعينه
نفس وجوده ويكون حقيقته هو الوجود والتشخص وما هذا
الا من شيون الواجب تعالى ولان الماهية المجردة
لتجردها عن غواشي المادة ارتباطها بالجاعل انحى اكثر
من الاشخاص في استفاضة الوجود وسائر كمالاتها
فوجودها اسبق من وجود الماديات وما قال المنكرون ان
التجرد يأبى عن الوجود في الخارج لاقتضائه الاكتناف با
العوارض الخارجية دفع بان الكلام في الماهية لا بشرط
ولا يلاحظ فيها التجرد عن العوارض بل التجرد عن اشتراط
العوارض وعدمه والتجرد عن العوارض في المهية بشرط
لا صرح بهذا في الحاشية القديمة وغيرها قيل على هذا
يمتنع صدقها في الخارج على كثيرين ودفع بان صدقها
على الكثيرين من حيث هي هي لا ينافي اقترانها بالتشخص
ولان المهية المجردة وجودها مرهون بالامكان الذاتي

لخلوها

لخلوها عن الامكان الاستعدادي لانه من خواص الماديات
بل المركبات على ما ثبت في التجريد والاشخاص وجوداتها
مرهونة بامكانين الذاتي والاستعدادي فكان وجود
المهية في مرتبة الجزء من مرتبة وجود الاشخاص وهي
في مرتبة الكل والجزء مقدم بحسب الوجود على الجزء فثبت
وجوها مع التقدم ولان الحيوان لا بشرط جزء من هذا
الحيوان في الملاحظة التفصيلية فحيث وجد الثاني
وجد الاول والذاتي لا تخلف عن الذات في الخارج
والملاحظات وهذا من الفطريات كذا قال الشيخ في الشفاء
فالوجود الخارجي واحد والموجود اثنان بحسب ملاحظة
العقل حيث يحلل العقل الموجود الخارجي الى امرين احدهما
الطبيعة الكلية والآخر المخلوط بالعوارض الشخصية وهو
الشخص وتقدم وجود الطبيعة على الشخص باعتبار الملاحظة
الاولى واتحادهما معه في الوجود باعتبار الملاحظة الثانية
ومن القائلين بوجود الكلي الطبيعي من قال بمحسوسية ايضا
بالذات او بالعرض لان التعين عنده عدمي بما مر
سابقا فالموجود المحسوس والمشخص هو الماهية الواحدة